وما يتطلبه ذلك من الحفاظ على معادلة القوة الاسرائيلية. فالتسوية ليست هدفاً بحد ذاتها، وانما هي وسيلة للحفاظ على معادلة القوة الاسرائيلية، أو ما يطلق عليه الاسرائيليون «متطلبات الأمن الاسرائيلي». فالأمن، بمفهومه الاسرائيلي الخاص، سيظل الموّجه (الدافع، أو الكابح) لحركة اسرائيل السياسية. وقد حدّد أبا ايبن، في أواخر العام ١٩٧٣، طبيعة السلام الذي تسعى اسرائيل الى تحقيقه، عندما قال: «ان السلام الذي تريده اسرائيل هو بناء مكوّن من أربعة طوابق: الطابق الأسفل [الأساس] هو الأمن، والثاني اتفاقية سلام، والثالث تبادل سفارات، والرابع حركة متبادلة، مع اقامة علاقات ثقافية واجتماعية واقتصادية مع البلاد العربية»(٧٥). وفي نيسان (ابريل) ١٩٨٩، أعلن رئيس الوزراء، اسحق شامير: «اننا على استعداد لاعطاء العرب سلطة ذاتية؛ وهذا هو الحد الأقصى الذي يتلاءم مع الحاجات الأمنية لاسرائيل»(٧٥).

وبصورة عامة، فان مواقف القوى السياسية الرئيسة في اسرائيل تتقاطع عند نقطة الأمن الاسرائيلي، ممّا يخلق حالة من الاجماع على رفض السعي الحقيقي نحو السلام، بدعوى تعارضه مع الأمن. وقد لاحظ الكاتب الاسرائيلي، يوئيل ماركوس، ان التكتلين الكبيرين في اسرائيل، الليكود والمعراخ، يتفقان على رفض معظم القضايا التي تشكل مدخلاً حقيقياً الى السلام، ممّا يلغي أهمية نقاط الخلاف الجزئية فيما بينهما. كتب ماركوس: «عندما تنظر بعين فاحصة الى كلا الحزبين الكبيرين، ماذا ترى ؟ سترى ان هناك اجماعاً غريباً فيما بينهما حول مختلف المجالات. فكلاهما يأخذ بالرأي ذاته بالنسبة الى سلسلة اللاءات: لا للحوار مع م.ت.ف. لا لقيام دولة فلسطينية، لا نعيد تقسيم القدس الكبرى، لا نخلي مستوطنات، سيكون الجيش الاسرائيلي مسؤولاً عن الأمن، لا عودة الى حدود العام ١٩٦٧... [وازاء] مثل هذه المجموعة من اللاءات، وفقدان، أو رفض، أي شركاء في الحوار، ما الذي يبقى، بعد ذلك، ليناقش على المستوى الجماهيري؟»(٧٦).

أمّا على المستوى الجماهيري، فان المزاج الشعبي في اسرائيل يبدو اكثر ميلاً الى اليمين الرافض للتسوية الاقليمية. وقد جاءت انتخابات الكنيست الثاني عشر، ثمّ الانتخابات البلدية، لتعزّز وزن القوى اليمينية والدينية والفاشية في اسرائيل، ولتدل، بوضوح، على كيفية الاستجابة الشعبية في اسرائيل للأحداث الأخيرة التي تمرّ بها اسرائيل والمنطقة العربية. فالجمهور الاسرائيلي، بثقافته السياسية المشوّهة، هو المسؤول الأول عن وصول القوى اليمينية المتطرفة الى سدة السلطة في اسرائيل، وعن رفض ـ وليس اضاعة ـ فرص السلام المتاحة. وقد علّق الصحفي الاسرائيلي، تسفي تيمور، على نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر، بأن «هناك ميلاً الى القاء مسؤولية نتائج الانتخابات على اسلوب الانتخابات. بيد ان النظرة الموضوعية تثبت ان الاسلوب ليس هو المسؤول، وانما الشعب... فليس تغيير اسلوب الانتخابات هو الذي سيحل مشاكل اسرائيل، وانما تغيير الفكر السياسي لجمهور الناخبين»(٧٧). ولم يبتعد شامير كثيراً من الواقع، عندما قال، معلقاً على نتائج الانتخابات البلدية في اسرائيل: «ان نتائج الانتخابات تعكس الحالة النفسية في اسرائيل... وهي تثبت ان الشعب يؤيد خط الليكود السياسي»(٧٨).

وبعد، فقد عبّر عضو الكنيست، موشي عميراف، الذي طرد من الليكود بسبب مواقفه المعتدلة، عن اتجاه المسار العام للموقف السياسي الاسرائيلي من موضوعة السلام، عندما قال: «كلّما مر الوقت، ازداد عدد الذين يمكن محاورتهم في الطرف الفلسطيني، وقلّ عددهم في الطرف الاسرائيلي»(٧٩).